



د. خالد سري صيام

قسم القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

الرئيس التنفيذي لمعهد الدراسات القضائية والقانونية، مستشار وزير العدل والشئون الإسلامية والاقواق للتطوير العدلي، مستشار المجلس الأعلى للقضاء لتطوير الإجراءات القضائية، البحرين.

عضو مجلس إدارة الجمعية الدولية للقانون الجنائي، فرنسا.

وسيط ومحكم معتمد لدى كل من مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ومركز تسوية المنازعات بالهيئة العامة للاستثمار، مصر

يمتلك د. خالد سري صيام 33 عامًا من الخبرة الأكاديمية والعملية في المجالات القانونية والمالية، بما في ذلك مختلف فروع القانون الجنائي الوطني والدولي، وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، قوانين التجارة والشركات، الأسواق المالية، الضرائب والمالية العامة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تمويل المشاريع، الاندماجات والاستحواذات.

شارك د. خالد سري صيام في صياغة العديد من القوانين واللوائح المصرية مثل قانون الضرائب، قانون ولائحة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، قانون التوريق، قانون المحاكم الاقتصادية، قانون تنظيم الأسواق المالية غير المصرفية، لوائح الصكوك، تعديلات قانون سوق المال، قانون حماية المستهلك، قانون الاستثمار، قانون التأمين الصحي الشامل، تعديلات قانون العقوبات والإجراءات الجنائية، قواعد قيد الشركات في البورصة المصرية. وإلى جانب ذلك قدم د. صيام المشورة للحكومات والمؤسسات الدولية فيما يتعلق بالعديد من الإصلاحات القانونية والتشريعية، بما في ذلك دول الأردن والبحرين وكينيا وليبيا وسانت لوسيا والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة ومعهد سيراكوزا للعلوم الجنائية.

ساهم د. خالد صيام بصفته المستشار القانوني لوزير التجارة الخارجية (2002-2005) ووزير المالية (2005-2010)، في إعداد وصياغة غالبية إصلاحات القوانين الاقتصادية المصرية خلال هذه الفترة. كما ساهم بصفته نائب رئيس هيئة سوق المال (2008-2009) ونائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية (2009-2010) ورئيس البورصة المصرية (2010-2011)، في عملية إصلاح وتطوير تنظيمات الأسواق المالية غير المصرفية في مصر.

اختير الدكتور خالد سري صيام كعضو مجلس إدارة ورئيس للجان الحوكمة والمراجعة والاستثمار في العديد من مجالس إدارات المؤسسات الحكومية المصرية ومنها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (2009-2017)، وصندوق حماية المستثمر (2008-2011)، وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (2011-2013)، والهيئة العامة لمنطقة قناة السويس (2015-2018)، مجلس إدارة الشركة المصرية للمقاصة والتسوية والإيداع المركزي (2011-2018)، والشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري (2012-2019)، وبنك القاهرة (2013-2017)، وبنك الاستثمار القومي (2017-2022)، والبورصة المصرية (2018-2022).

ومازال د. صيام يشغل عضوية مجلس إدارة ويتأخر العديد من لجان الحوكمة والمراجعة في العديد من المؤسسات التدريبية والاقتصادية الهامة ومنها معهد الخدمات المالية التابع للهيئة العامة للرقابة المالية (2013 حتى الآن) الهيئة القومية للبريد (2018- حتى الآن)، المعهد المصرفي التابع للبنك المركزي المصري (2019 حتى الآن)، بنك الكويت الوطني (2018 حتى الآن)، الهيئة العامة للرقابة المالية (2022 حتى الآن)، شركة NI و NI Capital للاستشارات المالية (2018 حتى الآن)، شركة حلواني أخوان (2021 حتى الآن)، شركة الملتقي العربي للاستثمار (2014 حتى الآن). شركة النادي الأهلي للمنشآت الرياضية (2022 حتى الآن)، والشركة القابضة للصناعات السنيماية والثقافية (2022 وحتى الآن).

وقد قاد الدكتور صيام بصفته المستشار القانوني الأول لوحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المصرية (2007-2010)، صياغة قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولائحة التنفيذ الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وصاغ العقد النموذجي للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأشرف على إجراءات المناقصة القانونية وصياغة العقود لأول مشروع للشراكة بين القطاعين العام والخاص، لإنشاء أكبر محطة لمعالجة مياه الصرف المنزلي بالقاهرة الجديدة، كما ساهم كمستشار للبنك الدولي، في صياغة لوائح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كل من كينيا وأوغندا وسانت لوسيا والأردن. وساهم مع البنك الدولي في إعداد العديد من التقارير الوطنية بشأن إطلاق برنامج وطني للتسجيل العقاري وفي شأن تعزيز القدرات التمويلية للمحليات ومؤسسات الإدارة اللامركزية.

وعلى صعيد تطوير التشريعات الصحية ساهم الدكتور صيام بصفته استشاري للمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية (WHO) في صياغة القانون الإقليمي لمكافحة التبغ وفي مراجعة قانون التأمين الصحي الشامل المصري. وفي تطوير قواعد حوكمة القطاع الصحي وفي تأطير لوائح مكافحة الأمراض غير السارية.

كما قاد الدكتور خالد سري صيام تأسيس معهد الخدمات المالية (FSI) بهدف أن يكون المركز الرائد في المنطقة للتدريب والبحوث في مجال الخدمات المالية غير المصرفية. وتم تعيينه كمدير تنفيذي للمعهد (2011-2013) وعضو مجلس إدارة المعهد (2013-حتى الآن) وعضو مجلس إدارة مركز المديرين (2016-2020).

وساهم الدكتور خالد سري صيام في إنشاء القسم الفرنسي بكلية الحقوق بجامعة عين شمس، بالتعاون مع جامعة جان مولان ليون 3 في فرنسا، التي حصل منها على شهادة الدكتوراة في القانون الجنائي في عام 2001 بتقدير جيد جداً مع تهنئة لجنة الحكم (أعلى تقدير جامعي) والتي عمل بها كأستاذ زائر في عام 2006، وتم تعيينه نائباً لرئيس هذا القسم في الفترة من عام 2003 إلى عام 2008 ومن عام 2013 إلى عام 2015.

ونظرًا لمساهمته العلمية في مختلف مجالات القانون الجنائي الوطني والدولي، تم انتخاب الدكتور خالد نائباً للأمين العام للجمعية الدولية للقانون الجنائي الدولي AIDP ومقرها باريس بفرنسا (2013-2015)، وعضو مجلس إدارة (2015-2020).

وفي مجال التدريب القانوني المهني والقضائي أعد الدكتور صيام العديد من الأدلة الإجرائية لتعزيز مهارات أعضاء النيابة العامة المصرية في تحقيق جرائم العنف ضد المرأة و(2015) جرائم تهريب المهاجرين (2017) بالبشر وفي مجال تعزيز قدرات عضو النيابة العامة المصرية في مجال حماية حقوق الإنسان (2022) وفي تعزيز فرص تطبيق الإجراءات والعقوبات غير الاحتجازية (2021). كما قام بتنفيذ آلاف الساعات التدريبية في مجالات التدريب القانوني المهاري في مصر وفي العديد من دول المنطقة العربية، إلى جانب تدريسه مختلف مقررات القانون الجنائي بكليات الحقوق في جامعة عين شمس وفي الجامعة البريطانية

وشارك الدكتور خالد سري صيام في العديد من المنازعات التحكيمية المحلية والدولية بصفته رئيساً لهيئة التحكيم أو عضواً فيها أو كمحكم فرد أو كخبير أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) ومركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي. كما مارس الوساطة التجارية في العديد من المنازعات بين مساهمي الشركات من خلال مركز تسوية منازعات المستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار.

وكان للدكتور صيام تجربة فريدة في مجال لجان تقصي الحقائق، حيث ترأس عمل الفريق القانوني وأشرف على صياغة تقرير اللجنة الوطنية المستقلة لتقصي الحقائق في أحداث مملكة البحرين في العام 2011، والتي شمل فريق المفوضين لها عدد من كبار المتخصصين في القانون الجنائي الدولي وفي مجال حقوق الإنسان برئاسة البروفسير محمد شريف بسيوني رئيس لجنة صياغة ميثاق روما وعضوية أول رئيس للمحكمة الجنائية الدولية، والرئيس السابق لمفوضية التعذيب للأمم المتحدة وعميدي كلية الحقوق في جامعتي الكويت وطهران.

ويرأس الدكتور خالد سري صيام معهد الدراسات القضائية والقانونية، التابع لوزارة العدل والشؤون الإسلامية في البحرين، منذ العام 2015 وحتى الآن، إلى جانب عمله كمستشار للتطوير العدلي والقضائي لكل من نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء، رئيس محكمة التمييز بمملكة البحرين، ولوزير العدل والشؤون الإسلامية والاقاف بمملكة البحرين.